الراصد

شؤون صهيونية

2016/06/23م

1437 هـ - 2015م

مسار النخبة
ELITE TRACK

جدول المحتويات

القناة الثانية: تركيا تتوسط لعقد صفقة بين إسرائيل وحماس لاعادة الجنود المخطوفين..... 3

مناورة للبحرية الإسرائيلية تحاكي مواجهة مع كوماندوز حماس 3

تعاون إستراتيجي بين الأردن وإسرائيل لمواجهة التحديات 3

هل تصبح إسرائيل عضواً في مجلس الأمن الدولي؟..... 4

تسلط "الديمقراطية" على "المؤسسية" الإسرائيلية 6

نتنياهو يستعين ببوتين لمنع صدور تقرير دولي يدين إسرائيل 8

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

القناة الثانية: تركيا تتوسط لعقد صفقة بين إسرائيل وحماس لاعادة الجنود المخطوفين

القدس المحتلة / سما / 23\6\2016

ذكرت القناة العبرية الثانية، مساء الأربعاء، أن تركيا ومن خلال علاقاتها القوية مع حماس تحاول التوصل لصيغة اتفاق من أجل عقد صفقة بين الحركة وإسرائيل.

وأوضحت القناة، أن تركيا تعمل من أجل جمع معلومات حول الجنديين هدارغولدن وأرون شاؤول بالإضافة للأثيوبي إفراهام منغستو، من خلال تواصلها مع حركة حماس بهدف محاولة التوصل لصياغة اتفاق من شأنه أن يعيد الإسرائيليين إلى تل أبيب كخطوة لبناء الثقة من أجل اتفاق إنساني في غزة.

وأشارت القناة إلى أن تركيا تتصرف بعيدا عن الاتفاق الذي يجري التفاهم بشأنه مع إسرائيل لتطبيع العلاقات بين البلدين. مشيرةً إلى أن تركيا معنية بتحسين الحالة الإنسانية في غزة.

وتقول القناة أن نائب الوزير في الحكومة الإسرائيلية أيوب قرا يعمل مع عدة جهات دولية من أجل حل أزمة إعادة الجثث والأسرى الإسرائيليين لدى حركة حماس، إلا أنه لم يحصل أي تقدم بهذا الشأن.

مناورة للبحرية الإسرائيلية تحاكي مواجهة مع كوماندوز حماس

القدس المحتلة - ترجمة صفا 23\6\2016

أجرت البحرية الإسرائيلية مناورة عسكرية واسعة النطاق الأسبوع الماضي وذلك لمحاكاة مواجهة مع مجموعات الكوماندوز البحري التابع لحماس قبالة سواحل عسقلان أسدود.

وذكرت صحيفة "يديعوت احرونوت" أن تهديد الكوماندوز البحري لم يعد خيالاً بل بدا أكثر جدية مع وصول 4 من غواصي حماس لساحل كيبوتس "زيكيم" خلال العدوان الأخير.

ونقل عن قائد الفرقة 916 بسلاح البحرية الإسرائيلي "ليآف زيلبرمان" قوله إنه تبين للجيش بعد عملية "زيكيم" أن هكذا تهديد لم يعد ضرباً من الخيال، مشيراً إلى تدرب البحرية على هكذا سيناريوهات أسبوعياً وشهرياً.

وأضاف أن هكذا احتمال للمواجهة يأخذه جنود البحرية على محمل الجد ويضعون في حساباتهم.

ومن بين السيناريوهات المحتملة هجوم جديد على زيكيم عبر البحر وكذلك مهاجمة منشئات الخط الناقل بين عسقلان وايلات والقريب من عسقلان.

تعاون إستراتيجي بين الأردن وإسرائيل لمواجهة التحديات

الجزيرة نت 23\6\2016

قال أستاذ دراسات الشرق الأوسط بجامعة تل أبيب البروفيسور آيال زيسر في مقاله بصحيفة "إسرائيل اليوم" إن الأردن يبدي قدرة على الصمود في وجه الهزات التي تعصف بمنطقة الشرق الأوسط، وتأثرت بها دول كبيرة مثل العراق وسوريا، الجارتين للأردن.

وأضاف أنه بالرغم من أن تلك الدولتين خضعتا لأنظمة دكتاتورية من قبل صدام حسين وحافظ الأسد، وبعده ابنه بشار، فإن الأردن الذي ظهر ضعيفا أمامهما، ولم يعامل مواطنيه بالقسوة التي عاناها العراقيون والسوريون، استطاع الوقوف على قدميه رغم كل ما يعصف بالمنطقة.

وذكر المستشرق الإسرائيلي الأبرز في القضايا العربية أن أسبابا كثيرة جعلت الأردن ينعم بالاستقرار الأمني الذي يسوده طوال السنوات الماضية، لعل أهمها الموقع الإستراتيجي الذي يحظى به، بوصفه دولة عازلة تفصل بين سوريا والعراق والسعودية وإسرائيل، وهو واقع دفع كل هذه الدول المجاورة للأردن للحفاظ على استقراره وبقائه، كما أن حالة الانتقاد والرفض الشعبي الأردني للسياسات السائدة في المملكة لم تصل إلى حد الغضب والكراهية التي حملها أشقاؤهم في مصر وسوريا تجاه حكامهم.

واستدرك الكاتب قائلا إن السنوات الأخيرة باتت تشهد أزمة اقتصادية يعيشها الأردن، بجانب تنامي الظاهرة الإسلامية، بالتزامن مع تدفق متلاحق لآلاف اللاجئين، ينضمون إلى الفلسطينيين الذين وصلوا المملكة بعد حرب 1948، وباتوا يشكلون نصف سكانها، ليشهد العقدين الأخيرين وصول أكثر من مليون ونصف المليون لاجئ عراقي، ومثلهم من اللاجئين السوريين، وهو ما يضع عبئا جديدا على المرافق الاقتصادية في الأردن، وفي الوقت ذاته فإنه يذكر الأردنيين إلى أين قد تذهب الأمور في حال اندلعت توترات أمنية داخلية.

وأوضح زيسر أن إسرائيل والأردن تعيشان سلسلة طويلة من علاقات الصداقة وحسن الجوار منذ عام 1919، وأقاما مستويات متقدمة من التفاهم الفعال والتواصل المكثف، بما في ذلك على الصعيد الإستراتيجي، ونجحا في التغلب على كثير من الأزمات التي عرفاها معا، لا سيما بين حربي عام 1948 وعام 1967.

وختم بالقول إن التهديدات لم تتوقف باتجاه الأردن، وصلت مؤخرا إلى التهديد الذي يمثله تنظيم الدولة، وبات الأمر منوطا بقدرة الملك عبد الله الثاني على تحقيق وعوده بالاستقرار السياسي والرخاء الاقتصادي لجميع الأردنيين، لا سيما العشائر البدوية، التي تعد العصب الحقيقي للمملكة.

هل تصبح إسرائيل عضواً في مجلس الأمن الدولي؟

حسن نافعة الحياة 2016\6\23

تعتبر إسرائيل من أكثر دول العالم، إن لم تكن أكثرها على الإطلاق، كراهية للأمم المتحدة واستخفافاً بها وانتهاكاً لميثاقها ولقراراتها، ومع ذلك ظلت هذه الدولة العاصية شديدة الحرص على التواجد على الساحة الدولية وسعت بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة للاقتراب من هياكل وآليات صنع القرار في هذه المنظمة الأممية، واستطاعت تحقيق انتصارات سياسية على ساحتها مكَّنتها أخيراً من كسر طوق العزلة الديبلوماسية المفروضة حولها، في مفارقة تستحق أن نتأمل حقيقة أسبابها وأن نحاول سبر أغوارها ودلالاتها. ففي تشرين الأول (أكتوبر) الماضي عقدت «اللجنة الرابعة المعنية بالمسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار»، جلسة لبحث سبل التعاون الدولي في مجال استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، وتقدمت الولايات المتحدة الأميركية خلال هذه الجلسة بمشروع قرار استهدف زيادة عدد أعضاء «لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية». ولأن إسرائيل كانت بين الدول التي رشحت نفسها لعضوية اللجنة الموسعة، فقد أبدت دول عربية تحفظات على ترشيحها لأسباب تتعلق بعدم تمتع أنشطتها الفضائية بالشفافية ولإصرارها الدائم على رفض الانضمام إلى أي من معاهدات حظر انتشار الأسلحة النووية، وهو ما يتعارض مع الطبيعة السلمية للجنة. غير أن ما أثار الانتباه حينئذ كان انقسام دول المجموعة العربية عند التصويت على مشروع القرار المتعلق بهذا الموضوع، فبينما امتنعت غالبية الدول العربية عن التصويت عليه، صوَّتت لصالحه أربع دول عربية، هي مصر وعمان والإمارات العربية وجيبوتي، معللة هذا التصويت بأنه لم يستهدف الموافقة على ضم إسرائيل لعضوية اللجنة الموسعة وإنما دعم انضمام الدول العربية المرشحة لعضوية هذه اللجنة. وعلى رغم أن هذا التفسير لم يكن مقنعاً للجميع وبدا مؤشراً على ما حدث من تغير في اتجاهات تصويت المجموعة العربية في القضايا المتعلقة بإسرائيل على الساحة الدولية، إلا أنه لم يخلُ من بعض المنطق في هذه الحالة تحديداً.

ومنذ أيام قليلة، أقدمت «مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى» على ترشيح إسرائيل لرئاسة إحدى اللجان الدائمة الرئيسية للجمعية العامة للأمم المتحدة، وهي اللجنة القانونية أو «اللجنة السادسة». ولأن العادة جرت على تسوية الأمور الانتخابية بالتوافق العام من دون حاجة لطرحها للتصويت، إلا أن اعتراض دول عربية وإسلامية على هذا الترشيح أجبر الجمعية العامة على طرح الموضوع للتصويت، وهو ما تمَّ بالفعل يوم 13 حزيران (يونيو) الجاري وكانت نتيجته كالتالي: موافقة 109 دول، من إجمالي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والبالغ عددها 193 دولة، وامتناع 23 عن التصويت، وتغيب 14 دولة، وعلى إثره أُعلن فوز إسرائيل برئاسة اللجنة القانونية في الأمم المتحدة، وهو ما عكس مفارقة ثلاثية الأبعاد:

البعد الأول يتعلق بطبيعة الدولة التي فازت بهذا المنصب الرمزي الرفيع. فالدولة الأكثر انتهاكاً للقانون الدولي أصبحت على رأس اللجنة المسؤولة عن كفالة احترام هذا القانون في المنظمة الدولية المسؤولة عن حفظ السلم والأمن في العالم. ولا جدال في أن هذا الفوز يعد انتصاراً مدوياً للديبلوماسية الإسرائيلية، لكنه ينتقص في الوقت نفسه من هيبة ومكانة الأمم المتحدة ويحولها إلى مجرد أضحوكة.

البعد الثاني يتعلق بشخصية الرجل الذي سيتولى رئاسة هذه اللجنة، وهو داني دانون مندوب إسرائيل الدائم في الأمم المتحدة، والمعروف بمواقفه الشديدة التطرف. فهو من صقور حكومة نتانياهو اليمينية المتطرفة، وتعتبره بعض أوساط اليسار في إسرائيل نفسها وصمة عار لا يحق له أن يحظى بشرف تمثيل الدولة اليهودية في أكبر المحافل الدولية، ويجاهر دوماً بمعارضته لحل الدولتين، ولا يخفي حماسته لسياسة التوسع الاستيطاني التي انتهجتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وبخاصة في منطقة القدس، ورفضه اتفاقية أوسلو وبالتالي انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية التي استولت عليها عام 1967 لأنه لا يعتبرها أرضاً عربية محتلة وإنما أرضاً إسرائيلية محررة! وتلك مواقف تتناقض كلياً مع القانون الدولي ومع قرارات الأمم المتحدة، بما فيها قرارات مجلس الأمن الملزمة والواجبة الاحترام من جانب الدول الأعضاء.

البعد الثالث يتعلق بنتائج التصويت على مشروع القرار الذي مكن إسرائيل من تولي رئاسة هذه اللجنة. فعلى رغم سرية الاقتراع على هذا المشروع، إلا أن تقارير صحافية عدة أشارت إلى أن أربع دول عربية، لم تحددها بالاسم، كانت بين الدول التي وافقت عليه، مما يعد تحولاً خطيراً في التوجهات التصويتية للمجموعة العربية داخل منظومة الأمم المتحدة، وهو البعد الذي يستحق أن نتوقف عنده بقدر أكبر من التحليل.

للتعرف إلى عمق التحول الذي طرأ على توجهات تصويت المجموعة العربية داخل منظمة الأمم المتحدة، وبخاصة ما يتعلق بالقضايا ذات الصلة بالصراع العربي الإسرائيلي، يتعين أن نعود إلى سنوات طويلة مضت. فوجود المجموعة العربية في الأمم المتحدة يسبق وجود إسرائيل التي لم تنضم إلى المنظمة إلا عام 1949. ولأن إسرائيل كانت في حالة حرب مع الدول العربية، فقد خشيت هذه الأخيرة أن يؤدي انضمام إسرائيل إلى الأمم المتحدة إلى إجبارها على الدخول معها في علاقات غير مباشرة، لذا فقد تبنت الدول العربية منذ البداية استراتيجية تهدف ليس فقط تجنب الدخول في علاقات غير مباشرة مع إسرائيل ولكن العمل في الوقت نفسه على عزل إسرائيل على الساحة الدولية وتعرية سياساتها ومواقفها التوسعية والعنصرية أمام المجتمع الدولي، وهو ما نجح فيه العرب إلى حد كبير.

كانت الأنشطة الإقليمية للمنظمات الدولية هي المدخل الذي ولجت منه المحاولات الدولية الرامية لإدماج إسرائيل في المنطقة. ولأن الدول العربية رفضت مشاركة إسرائيل في أي أنشطة إقليمية ترعاها الأمم المتحدة، فقد تعيَّن عليها خوض معركة شرسة حول تعريف «الإقليم» وحول المعايير التي يتعين الاستناد إليها في تقسيم الدول الأعضاء إلى «مجموعات إقليمية» لأغراض تتعلق بممارسة «أنشطة إقليمية» أو لأغراض انتخابية تتعلق بمراعاة مبدأ توازن التمثيل الجغرافي عند تشكيل الأجهزة والهيئات الأممية المختلفة. ولأن مصطلح «الشرق الأوسط» كان الأكثر استخداماً وتداولاً في المنظمات الدولية، ويشير إلى منطقة جغرافية تضم إسرائيل والدول العربية معاً، فقد خاضت الدول العربية معركة شاقة وممتدة قبل أن تنجح في ترجيح

وجهة النظر القائلة بعدم كفاية البعد الجغرافي في تحديد مفهوم «الإقليم»، وبضرورة أخذ البعد الثقافي والحضاري في الاعتبار. إذ يلاحظ أن جهود الدول العربية في هذا المسعى لم تكلل بالنجاح إلا في منتصف الستينات، خصوصاً بعد أن تمكنت من تشكيل مجموعة إقليمية خاصة بها في بعض المنظمات المتخصصة المرتبطة بالأمم المتحدة ونجحت في الوقت نفسه في عدم إدراج إسرائيل في أي من الأقاليم المعتمدة رسمياً في منظومة الأمم المتحدة. ففي عام 1964 اتخذ المؤتمر العام لليونسكو، على سبيل المثال، قراراً بتشكيل خمس مجموعات إقليمية هي: أفريقيا - آسيا - أوروبا - أميركا اللاتينية والكاريبي، والدول العربية، ولم تُدرج إسرائيل في أي من القوائم الخمس للدول الأعضاء في هذه المجموعات الإقليمية، ومن ثم بدت إسرائيل كدولة هامشية منبوذة ومعزولة في منظومة الأمم المتحدة ككل، واستمر الحال على هذا المنوال حتى حرب 1973، حيث وصل التضامن العربي ذروته وبرزت المجموعة العربية كقوة مؤثرة على الساحة العربية، واستطاعت تسجيل نقطة أخرى لصالحها على هذا الصعيد حين نجحت في تمرير قرار يقضي بأن قبول أو رفض إدراج دولة في أي من القوائم الإقليمية المعتمدة في المنظمات الدولية هي مسألة تهم المجتمع الدولي ككل ولا يجوز للمجموعات الإقليمية أن تنفرد بتقريرها. وبهذه الطريقة تمكنت الدول العربية من إحكام الحصار على إسرائيل التي حاولت من دون جدوى أن تلتحق بالمجموعة الأوروبية بعد أن رفضتها المجموعة الآسيوية.

غير أن هذا الوضع لم يستمر طويلاً، خصوصاً بعد أن راح عقد التضامن العربي ينفرط تدريجاً، ومع انفراطه بدأ طوق العزلة المضروب حول إسرائيل يلين، لينتهي الأمر بقبولها عضواً في «مجموعة أوروبا ودول أخرى». ومع ذلك ظلَّت إسرائيل معزولة نسبياً حتى داخل المجموعة الأوروبية ولم تتمكن من مباشرة دورها الطبيعي وتحصل على فرصتها في الترشح لعضوية اللجان والهيئات والفروع المختلفة إلا في السنوات الأخيرة، أي بعد الانهيار شبه الكامل للنظام العربي. (راجع كتابنا: العرب واليونسكو، سلسلة «عالم المعرفة»، العدد 135، آذار - مارس 1989، ص 164-169). فعلى رغم إقدام مصر، ثم الأردن فمنظمة التحرير الفلسطينية، على إبرام معاهدات سلام مع إسرائيل، إلا أن هذا السلام ظل «بارداً»، ومن ثم استمرت الدول العربية كافة، بما فيها الدول التي وقَّعت معاهدات سلام مع إسرائيل، حريصة على عرقلة محاولات إسرائيل الرامية لاحتلال مواقع قيادية مؤثرة في مختلف المنظمات الدولية.

نجاح إسرائيل منذ أيام في الفوز برئاسة إحدى اللجان الدائمة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وبدعم من أربع دول عربية صوَّتت لصالحها، وذلك للمرة الأولى في تاريخ إسرائيل وفي تاريخ الأمم المتحدة على السواء، ليس له سوى معنى واحد وهو أن الطريق أمام حصول إسرائيل على مقعد غير دائم في مجلس الأمن أصبح مفتوحاً على مصراعيه وبات مسألة وقت. فهل تحسَّبت الدول العربية لهذا الاحتمال وأصبحت جاهزة لمثل هذا التطور، الذي يضيف إلى رصيد إسرائيل بمقدار ما يخصم من رصيد الدول العربية، بل والأمم المتحدة نفسها؟ وهل يمكن للأمم المتحدة أن تحظى بأي مصداقية حين تصبح الدولة التي تمارس قتل الفلسطينيين كل يوم، وبخاصة الأطفال والنساء، وهدم بيوتهم وبناء المستوطنات على أرضهم، عضواً في مجلس الأمن، أي حين يصبح «حراميها» هو نفسه «حاميها»؟

تسلط "الديمقراطية" على "المؤسسية" الإسرائيلية

أحمد جميل عزم — الغد الاردنية — 2016\6\23

يعد جدل من له الأولوية "الديمقراطية" أم "مؤسسات الدولة" سؤالا متفاقما منذ عقدين من الزمن على الأقل. إذ كان هناك اعتقاد سائد أنّ الطريق للدولة الحديثة هو الديمقراطية والانتخابات، لكن ذلك تحطم مرتين في الدول العربية؛ يوم فشل مشروع التحول في العراق، وظهر عراق طائفي بنموذج ديمقراطي مسخ، يقوم على تمثيل الطوائف. ثم فشل عقب

GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

ثورات "الربيع العربي" التي سقطت تحت وطأة ضربات الثورات المضادة، والإسلام السياسي الإقصائي، وتدخل حكومات ودول لتفشل التحول الديمقراطي. والآن، يمكن أن نشاهد ملامح خلل في علاقة المؤسسة مع الديمقراطية في السياسة الإسرائيلية.

يتساءل البعض: هل الديمقراطية الإسرائيلية تسقط حالياً؟ وهل تصريحات قادة الجيش الإسرائيلي، ووزير الدفاع السابق موشيه يعالون، واستقالته الاحتجاجية، تعكس تراجع الحالة الديمقراطية الإسرائيلية لصالح التحول إلى فاشية ونازية؟ على سبيل المثال لا الحصر، كتب شبلي تلحمي قبل أشهر، مقالا في "واشنطن بوست" بعنوان "كيف تتغلب يهودية إسرائيل على ديمقراطيتها". وعملياً، يعكس هذا العنوان، وغالبية الآراء المشابهة، فكرة أنّ العداء للفلسطينيين واستبعاد العرب داخل الأراضي المحتلة العام 1948، أصحاب الجنسية الإسرائيلية، من إطار المواطنة المتساوية، هو مؤشر لتراجع ديمقراطي إضافي. لكن في الواقع ما يطرحه الإسرائيليون هو نوع من الديمقراطية العنصرية الخاصة باليهود (على غرار الديمقراطية زمن الإغريق وفي العصور الوسطى وحتى القرن التاسع عشر في أوروبا، حين كانت لفئة من السكان فقط).

من هنا، فإنه يجب التفرقة بين تراجع الديمقراطية بين الإسرائيليين اليهود، التي لا يبدو أنها في تراجع حقيقي؛ من حيث اعتماد الانتخابات، ووجود إعلام وقضاء قادرين على محاسبة السياسيين ومعارضتهم، وبين العداء للفلسطينيين داخل فلسطين، كل فلسطين؛ من لديهم الجنسية الإسرائيلية ومن ليس لديهم (وهي ممارسات ليست جديدة).

إذا سلمنا أنّها، أولا، ديمقراطية عنصرية فيها عداء لغير اليهودي، فإنّ هذه الديمقراطية، ثانياً، تحولت جزئياً إلى شيء شبيه بما يحدث في العراق أو لبنان، من زاوية أنّ الأحزاب والقوى باتت تعبر عن طوائف وإثنيات (روس، ويهود أصوليون شرقيون، وآخرون غربيون، ومستوطنون، وعرب... إلخ)، أكثر من التعبير عن قوى تمثل المجموع الإسرائيلي ككل (من دون أن ينفي هذا استمرار وجود أحزاب "الليكود" و"العمل" و"ميرتس"، كأحزاب جامعة، لكن بدور أقل نسبياً).

الأمر الثالث، والأهم، وهو موضوع هذا المقال الأساسي، أنّ الديمقراطية الإسرائيلية باتت وسيلة للتغول ضد المؤسسة الإسرائيلية. فصراع يعالون مع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، وتصريحات نائب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي يائير غولان، الشهر الماضي، أنّ سياسات إسرائيلية حالية، وأفعالا حالية للجيش، تتشابه مع الممارسات في زمن "الهولوكوست" والنازية في ألمانيا، هي في جزء منها دفاع من مسؤولي المؤسسة العسكرية عن أنفسهم ضد السياسيين.

الآن، هناك سياسيون مثل أفيغدور ليبرمان (وزير الدفاع الحالي) الذي يعتمد على دوره كممثل لليهود من أصل روسي ضمن حزب "إسرائيل بيتنا"، وسياسي مثل نفتالي بينيت، زعيم حزب المستوطنين، وهناك حزب شاس لليهود الشرقيين، وفوق كل هؤلاء بنيامين نتنياهو الذي يلعب لعبة الأقليات وإبقاء المتدينين المشرذمين والمستوطنين في الواجهة، ليكونوا شركاءه الذين لا يستغنون عنه، كواجهة لحزب قومي جامع، من دون أن يتمكنوا من تشكل حزب كبير موحد منافس له.

هؤلاء السياسيون جميعاً يريدون توظيف الجيش ومؤسسات الدولة لمصالح القاعدة الانتخابية الخاصة بهم. وأن يعطوا الجندي المستوطن، أو المتدين، أو غيره هامشاً لممارسة ما يريد من شعارات وقتل، على قاعدة التنافس بين السياسيين في التطرف ضد العرب، وفي تأكيد يهودية الدولة، وأن يتم تغيير أنظمة الكنيست، وقوانين الدولة، لتبقى لهذه الأقليات مكاسب خاصة (منها ما هو متصارع، مثل دعوة جزء لإعفاء المتدينين من خدمة الجيش والضرائب، وجزء لعدم إعفائهم).

مع هذا التوظيف السياسي، ومع شعارات الدعوة للتطرف، وصل الأمر إلى الدعوة للتمرد داخل الجيش وغيره من المؤسسات. ما جعل قادة أمنيين وعسكريين وحتى بيروقراطيين، يشعرون أنّ السياسيين الآتين بفضل الديمقراطية والانتخابات يدمرون المؤسسة، والانضباط فيها، ويجعلون إدارتها صعبة.

ربما هذا جوهر الصراع في إسرائيل، بين ديمقراطية لليهود فقط، تطغى على مؤسسات تدافع عن نفسها.

Center مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

نتنياهو يستعين ببوتين لمنع صدور تقرير دولي يدين إسرائيل

غزة- عربي21- صالح النعامي 22\6\2016

تتواصل الأدلة على اتساع دائرة رهان إسرائيل على دور روسيا في حمايتها في المحافل الدولية، إلى جانب تقديم الخدمات والتنسيق في الساحة السورية وكل متعلقاتها.

في هذا السياق، كشفت محافل رسمية إسرائيلية أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، اتصل بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وطلب منه التحرك من أجل منع إصدار اللجنة الرباعية تقريرا يحمّل إسرائيل المسؤولية عن الجمود الذي انتهت إليه المفاوضات بشأن حل القضية الفلسطينية.

وذكر باراك رفيد، المعلق السياسي في صحيفة "هآرتس"، أن نتنياهو حث بوتين على استغلال عضوية روسيا في اللجنة الرباعية، والطلب من وزير خارجيته سيرجي لافروف، معارضة إصدار التقرير الذي يفترض أن يتضمن انتقادات غير مسبوقة للأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس.

وشدد رفيد في تقرير نشرته الصحيفة، الأربعاء، على أن نتنياهو يراهن على دور بوتين في "إنقاذ إسرائيل من ضربة قوية" في الساحة الدولية، مشيرا إلى أن صدور تقرير "الرباعية" سيفضي إلى نقاش في مجلس الأمن سينتهي بتبني المبادرة الفرنسية، التي تعارضها إسرائيل بشدة.

وفي سياق متصل، ذكرت الإذاعة العبرية صباح الأربعاء، أن روسيا أعطت إسرائيل الكثير من المؤشرات على وقوفها إلى جانبها ورفضها المبادرة الفرنسية.

ونقلت الإذاعة عن مصدر في ديوان نتنياهو قوله إن نتنياهو "يثق بعمق التزام بوتين بالوقوف إلى جانب إسرائيل أكثر من ثقته في التزام إدارة الرئيس أوباما".

يذكر أن صحيفة "ميكور ريشون" اليمينية الإسرائيلية كشفت الجمعة الماضي، أن بوتين لم يستبعد أمام نتنياهو خلال لقائهما الأخير في موسكو أن تستخدم روسيا حق النقض الفيتو ضد أي مشروع قرار في مجلس الأمن ينص على فرض معايير لتسوية الصراع لا تقبلها إسرائيل.

ونقلت الصحيفة عن مسؤول إسرائيلي حضر اللقاء بين بوتين ونتيناهو، قوله إن الرئيس الروسي "يخرج عن طوره من أجل استرضاء إسرائيل وتقديم الأدلة لنتنياهو على أنه معني بتعميق الشراكة معه".

تم بحمد الله

****

******

***

*

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies